العرب
الثلاثاء 2021/02/09
السنة 43 العدد 11966

هل يساوم قلب تونس الغنوشي بلائحة سحب الثقة مقابل إطلاق سراح القروي

نواب من الحزب يعبّرون عن رفضهم مواصلة التحالف مع حركة النهضة

يواجه رئيس حركة النهضة والبرلمان التونسي راشد الغنوشي من جديد عريضة لسحب الثقة منه في رئاسة البرلمان. ويبدو أن دائرة المعارضين للغنوشي تتّسع، حيث لم تعد تقتصر على الأحزاب المعارضة، بل شملت نوابا من حزب قلب تونس (حليف النهضة) الذين عبّروا عن دعمهم لمسألة سحب الثقة، ما لم يتم إطلاق سراح زعيم الحزب نبيل القروي.

خالد هدوي

تونس – تتسارع التطورات السياسية في تونس بسبب فشل التعديل الوزاري وبروز معطيات أخرى على السطح، قد تخلق معادلة سياسية جديدة في البلاد بعد أن ترددت أنباء عن إمهال حزب قلب تونس أحد أبرز حلفاء حركة النهضة التي تقود الائتلاف الحكومي لرئيس البرلمان ورئيس النهضة راشد الغنوشي، 48 ساعة من أجل إطلاق سراح رئيس حزبهم نبيل القروي أو الانضمام إلى الجهود الرامية لسحب الثقة منه، وهي أنباء نفتها قيادات من الحزب.

وقال النائب والقيادي بقلب تونس عياض اللومي، "إن ما يجري تداوله عن مساومة تتم مع راشد الغنوشي رئيس البرلمان التونسي للإفراج عن نبيل القروي، هو محض كذب وافتراء".

منجي الرحوي

حظوظ نجاح سحب الثقة جدية أكثر من أي وقت مضى

فؤاد ثامر

التحالف بين قلب تونس والنهضة مبني مع رئيس الحكومة

ونفى اللومي على صفحته الرسمية بفيسبوك، ما يشاع بخصوص إمهال رئيس البرلمان راشد الغنوشي 48 ساعة لإطلاق سراح القروي، وإلاّ سيتم إمضاء لائحة اللوم لسحب الثقة منه.

ويأتي ذلك في وقت قالت فيه مصادر مقربة من حزب قلب تونس (29 نائبا) إن عددا من النواب يتبنون مشروع سحب الثقة من الغنوشي.

كما أشارت إلى أن 10 نواب على الأقل عبروا عن رفضهم مواصلة التحالف مع النهضة، وأن المكان الطبيعي للحزب هو في شق الأحزاب العلمانية.

تحالف على وشك الانهيار

وأفاد المحلل السياسي باسل الترجمان، أن "ما يتم تسريبه هي محاولة من أطراف داخل حزب قلب تونس لدفع الغنوشي نحو حلّ ملف القروي، والكل يعلم اليوم أن هذا الملف حارق شأنه شأن بقية الملفات بين النهضة وقلب تونس، على غرار التعديل الوزاري وملف الولاة (المحافظين) والمعتمدين".

وأضاف الترجمان في تصريح لـ"العرب"، أن "الحزب يرى أنه قدم تنازلات وخسر الكثير من مصداقيته في الشارع جرّاء التحالف مع النهضة، والتي في النهاية لم تقدّم له إلا نفس النتائج التي نالتها نفس الأحزاب التي تحالفت مع الحركة في السابق".

وتابع "لم يعد خافيا على أحد وجود خلافات برلمانية بخصوص التحالف مع النهضة والبقاء في الحزام السياسي الداعم للحكومة، وعريضة سحب الثقة من الغنوشي تتطلب توقيع 73 نائبا عليها، وهذا العدد من السهل الحصول عليه مقارنة بـ109 نائب اللازمة يوم جلسة سحب الثقة.. هناك أطراف من الحزب تريد ممارسة نوع من الضغط على الغنوشي لتحقيق مطلب وحيد للحزب، يستطيع أن يغطي به جملة من الخسائر واستغفال ناخبيه على التحالف مع النهضة وهو إطلاق سراح القروي".

وتعد هذه المحاولة البرلمانية الثانية التي يودع فيها نواب تونسيون عريضة لسحب الثقة من الغنوشي الذي نجا من المحاولة الأولى في الصائفة الماضية.

وأفادت مصادر مطلعة أن نواب الحزب الدستوري الحر (16 مقعدا) والكتلة الديمقراطية (38 مقعدا)، وحزب تحيا تونس (11 مقعدا) تمكنوا من جمع 73 توقيعا لسحب الثقة وهو النصاب القانوني الذي يمكّن من طرحه مجددا على الثقة البرلمانية.

وترى شخصيات سياسية معارضة للنهضة، أن العريضة الجديدة لها حظوظ أوفر في النجاح في إسقاطه من رئاسة البرلمان، الذي يشهد أزمات متواصلة منذ انتخابات 2019 التي أفرزت مشهدا سياسيا منقسما.

وقال النائب بالبرلمان المنجي الرحوي في تصريح لـ"العرب"، "حظوظ نجاح العريضة الجديدة جدية أكثر من أي وقت مضى، وسنعمل على أن تمرّ هذه العريضة".

وعلى الرغم من نفيه لما يروّج من أخبار حول مساومة قلب تونس للغنوشي بسحب الثقة من رئاسة البرلمان مقابل إطلاق سراح القروي، قال القيادي بقلب تونس فؤاد ثامر "نحن لا نتعامل مع المسائل بنرجسية، وهذه المغالطات والإشاعات هي للضغط على القضاء لإبقاء القروي في السجن".

وبخصوص علاقة قلب تونس بالنهضة التي أصبحت محلّ جدل سياسي واسع، علّلها ثامر في تصريح لـ"العرب"، بالقول "إن التحالف بين الطرفين يأتي في إطار الحزام السياسي لحكومة المشيشي، والتوافقات مبنية مع رئيس الحكومة، ولا يمكن أن نتحدث عن تقييم لهذا التحالف إلا بعد مرور مدّة معينة، لأن حكومة المشيشي ما زالت في بداية الطريق".

ويبدو أن تصريحات بعض قيادات قلب تونس تحمل في طيّاتها رسائل سياسية لمن يشاركونهم الحكم (النهضة)، كما تتعارض في جوهرها مع مصالح الحركة الإسلامية، ما ينذر بتصدّع العلاقة بينهما مستقبلا.

وقال ثامر "مستعدّون لنزع فتيل الأزمة بين الحكومة ورئاسة الجمهورية، ومستعدون لتقديم تنازلات مع من يستعدّ لذلك". كما نفى القيادي بقلب تونس طرح مسألة سحب الثقة من الغنوشي في رئاسة البرلمان من عدمها، قائلا "ما زلنا لم نطرح هذا الموضوع بعد".

ويرى سياسيون أن ما يقوم به المشيشي ومن ورائه حزامه السياسي، ستكون له تداعيات مباشرة في الفترة القادمة، وهذه الأزمة ستغير الكثير.

وأفاد المحلل السياسي عبدالعزيز القطي في تصريح لـ"العرب"، أن "أزمة التعديل الحكومي وموقف الرئيس سعيّد منه ستكون له تداعيات على الحزام السياسي، وما قام به المشيشي تحت الابتزاز مؤكد أنه سيؤدي إلى خلق جوّ من عدم الثقة وإعادة ترتيب الحسابات من جديد".

وأضاف "من المؤكّد أنه سيكون هناك حديث حول مسألة سحب الثقة ولعب كل الأوراق للضغط على الغنوشي، ولكن المسألة بيد القضاء ونأمل أن تكون محاكمة عادلة دون تدخل أي طرف".

واعتبر القطي أن "تصريح الغنوشي الأخير بخصوص إمكانية إطلاق سراح القروي (القروي سيخرج من السجن معزّزا مكرّما)، سيزيد من تمسّك القضاء بالقانون، وهو تصريح لتهدئة خواطر نواب قلب تونس لعدم سحب الثقة منه".

كوبيتش يتسلم مهامه مبعوثا أمميا إلى ليبيا وسط تحديات متصاعدة

تونس – باشر الدبلوماسي السلوفاكي يان كوبيتش الاثنين مهامه رسميا رئيسا جديدا للبعثة الأممية للدعم إلى ليبيا بعد انتهاء مهمة رئيسة البعثة بالإنابة ستيفاني وليامز، وذلك في فترة تواجه فيها البلاد تحديات كبيرة على مختلف الأصعدة سواء العسكرية أو السياسية.

وقالت البعثة في بيان نشرته على صفحتها بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك ليل الأحد إن "كوبيتش سيبدأ مهامه الاثنين بعد انتهاء مهمة المبعوثة بالإنابة في ليبيا ستيفاني وليامز".

وأضافت أن كوبيتش تحدث قبل مباشرة مهامه مع رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج ووزير الخارجية محمد سيالة، مؤكدا على التزام الأمم المتحدة بتحقيق الاستقرار في ليبيا والبناء على النتائج الإيجابية للملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف.

كما شدد الجانبان خلال المكالمة على أهمية استكمال المسارين العسكري والاقتصادي بعد الاتفاق على تشكيل سلطة تنفيذية جديدة، آملين أن يتيح هذا الاتفاق إعادة توحيد مؤسسات الدولة والالتزام بإجراء الانتخابات العامة في موعدها المقرر.

ويأتي استلام كوبيتش لمهامه في وقت تسارعت فيه التطورات السياسية حيث نجح الفرقاء الأسبوع الماضي في انتخاب حكومة مؤقتة ومجلس رئاسي جديد في عملية لا تحجب المخاوف التي تخامر جل المراقبين بشأن مدى قدرة هؤلاء الفرقاء على تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات في موعدها في ديسمبر المقبل.

ويرى هؤلاء المراقبون أن الفترة المقبلة ستحمل تحديات متعاظمة لكوبيتش على مختلف المسارات، لاسيما المسارين السياسي والعسكري حيث يُنتظر أن يتم تشكيل حكومة مؤقتة جديدة وعرضها على البرلمان، علاوة على معضلة الميليشيات والمرتزقة المنتشرين في ليبيا في غياب رغبة جدية لدى الأطراف التي تدخلت في الصراع في إنهاء وجود هؤلاء في البلاد.

ولعل هذه أبرز التحديات التي ستعترض كوبيتش حيث لا تزال هناك رغبة من الفرقاء في الاقتتال والفوضى التي عبروا عنها من خلال التمسك ببقاء المرتزقة، في خرق واضح للتفاهمات التي تم التوصل إليها في مباحثات اللجنة العسكرية 5+5 وغيرها من الإجراءات ما يضع المبعوث الأممي الجديد أمام اختبار جدي.

وفي المقابل، يشكك متابعون في قدرة رئيس الحكومة الجديد عبدالحميد الدبيبة على تشكيل الحكومة في أجل أقصاه 21 يوما ونيل ثقة البرلمان المنقسم على نفسه وهو ما يعني المزيد من التعطيلات على مستوى المسار السياسي الذي من المفترض أن يُفضي إلى انتخابات برلمانية ورئاسية في ديسمبر المقبل.

وقال رئيس البرلمان عقيلة صالح مساء الأحد إنه "يجب إعطاء فرصة للحكومة الجديدة وسيكون لنا موقف إذا حادت عن الطريق".

وأضاف صالح في تصريحات أعقبت زيارته إلى مصر أن "كل الأقاليم ستنال حقوقها وستجمد عوائد النفط حتى توزع بالمساواة"، مردفا أنه "سيتم فتح الطريق الساحلي قريبا وخروج القوات الأجنبية من ليبيا قريب".

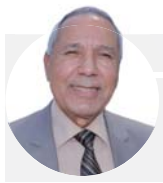

أبوبكر بعيرة

الأمر لا يزال يتطلب حل عقدة التئام البرلمان لمنح الثقة للحكومة

ودعا عضو مجلس النواب (البرلمان) أبوبكر بعيرة أعضاء المجلس إلى لمّ شمل البرلمان والالتقاء في جلسة قانونية مكتملة النصاب لتنفيذ الاستحقاقات الوطنية وعلى رأسها منح الثقة للسلطة التنفيذية الجديدة وتسهيل عملية الانتقال الديمقراطي وتسليم السياسة لأجسام منتخبة من الشعب الليبي.

وأضاف بعيرة في بيان نشره الاثنين عبر صفحته الرسمية بموقع فيسبوك أن "الاتفاق الأخير على تشكيل السلطة التنفيذية يمثل بارقة أمل أمام الليبيين للخروج من مختنق المراحل الانتقالية"، مؤكدا أن "الأمر لا يزال يتطلب حلّ عقدة التئام مجلس النواب الليبي في جسم موحد وبنصاب كامل من أجل منح الاعتماد والثقة لحكومة الوحدة الوطنية المختارة مؤخرا".

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش قد عين في وقت سابق وبشكل رسمي كوبيتش مبعوثا خاصا للأمم المتحدة في ليبيا ورئيسا لبعثتها.

الجزائر تحاصر احتجاجات طلابية إثر احتراق طالبة جامعية

صابر بليدي

الجزائر – سرعت الحكومة الجزائرية من وتيرة تحركاتها لاحتواء موجة الغضب الاجتماعي المتصاعد في البلاد، خاصة في ظل تتابع الاختلالات التي تعمق الفجوة بين الشارع والسلطة، حيث تحولت حادثة احتراق طالبة في حي جامعي بالعاصمة، إلى فتيل يكاد يلهب الجبهة الجامعية التي تضم مليونا ونصف مليون طالب.

وأعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاثنين، عن إقالة مدير الإقامة الجامعية "أولاد فايت 2" بالعاصمة، على خلفية الحادث الذي أودى بحياة طالبة جامعية تُدعى بكوش نصيرة، بعد انفجار قارورة غاز في الغرفة، حسب شهود عيان، بينما أرجعت الإدارة الحادث إلى شرارة كهربائية.

وأثار الموت المأساوي للطالبة المنحدرة من عائلة معوزة بولاية تيارت غرب البلاد، موجة غضب شديدة لدى الأوساط الطلابية، الأمر الذي وضع القطاع على خط الانفجار بسبب المشكلات المتراكمة وتدهور الخدمات الاجتماعية المقدمة للطلبة، رغم الأموال الضخمة التي ترصدها الحكومة للقطاع.

وفي خطوة لتطويق الموقف، بادرت وزارة التعليم العالي إلى تليين اللهجة مع مطالب الطلبة والعودة إلى فتح ملف الخدمات الاجتماعية، خاصة بعد تصريحات مثيرة أدلى بها مسؤول في الديوان، حول ما أسماه بـ"جودة الوجبة الجامعية مقارنة بتلك التي يتناولها في بيته"، الأمر الذي يبرز مخاوف الحكومة من انفجار القطاع، خاصة وأنه ظل طيلة شهور كاملة المغذي الرئيسي لاحتجاجات الحراك الشعبي خلال العامين الماضيين.

وفي هذا الصدد، أمر وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبدالباقي بن زيان، مديري الخدمات ومديري الإقامات الجامعية، بـ"اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الأمنية الوقائية الضرورية، من أجل الحفاظ على سلامة الطلبة والعمال والممتلكات، داخل فضاءات وهياكل الخدمات الجامعية، بما فيها شبكات الغاز والكهرباء والماء والتدفئة".

ويسود شبه إجماع لدى طلبة الجامعات حول تدهور مستوى الخدمات الجامعية، خاصة خلال السنوات الأخيرة، وبالتحديد في مجالات الطعام والمبيت، رغم الأغلفة الضخمة التي ترصدها الحكومة للقطاع، الأمر الذي حول الجامعة إلى بؤرة توتر حقيقية قابلة للانفجار في أي لحظة.

وتسعى الحكومة إلى تلافي الاضطرابات الاجتماعية التي أخذت منحنى أفقيا خلال الأسابيع الأخيرة، بعد تمدد عدوى الاحتجاجات المتصلة بالبطالة والبيروقراطية وتردي الخدمات العمومية إلى العديد من المدن والمحافظات، بينما قرر عدد من المحتجين تنظيم مسيرة رمزية من مدينة الأغواط إلى العاصمة على مسافة 400 كلم، للتعبير عن انشغالهم العميق تجاه توزيع فرص الشغل في محافظتهم.

عودة محتملة للاحتجاجات

بوريطة: الجزائر تتدخل في الصحراء المغربية أكثر من معالجة مشاكلها الداخلية

محمد ماموني العلوي

الرباط – دعا المغرب الجزائر إلى تحمل المسؤولية في ما وصفه بـ"المسلسل السياسي" للصحراء، معددا التصريحات والمواقف التي تصدر عن مؤسسات جزائرية رسمية.

واتهم وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة الجزائر بتعبئة كل مؤسساتها للإدلاء بتصريحات حول الصحراء المغربية، قائلا "أصبحت الجزائر تُولي أهمية أكبر للصحراء من شؤونها الداخلية وحتى قضية فلسطين".

وتابع بوريطة أن "الجزائر تعتبر قضية الصحراء المغربية قضيتها الوطنية الأولى، وعبأت كل المؤسسات الرسمية للإدلاء بتصريحات وصل عددها مؤخرا إلى حوالي 50 تصريحا، صادرة عن الحكومة ورئاسة الجمهورية والجيش والأحزاب والبرلمان والأئمة".

واعتبر الوزير المغربي، في الندوة المخصصة لنتائج الدورة العادية الرابعة والثلاثين لقمة الاتحاد الأفريقي، أن هذا الاهتمام المتزايد بالصحراء "يُسائل الجزائر بالدرجة الأولى، لأنها تدّعي أنها ملاحظ وتدافع عن مبادئ"، مضيفا "لم نر مثل هذه التعبئة حول أي قضية دولية، ولا حتى قضية فلسطين، ولا حتى القضايا الداخلية التي تهم الجزائريين".

ويؤكد المغرب في كل مناسبة على ضرورة مشاركة الجزائر في ملف الصحراء، وتحمل مسؤوليتها كطرف داعم سياسي ولوجستي ودبلوماسي رئيسي لجبهة البوليساريو الانفصالية.

وأكد العاهل المغربي الملك محمد السادس، في نوفمبر الماضي، للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، أن "المسلسل السياسي حول نزاع الصحراء المغربية، يتعيّن أن يستأنف على أساس معايير واضحة، ويشرك الأطراف الحقيقية في هذا النزاع الإقليمي، ويمكّن من إيجاد حل واقعي وقابل للتحقق في إطار سيادة المملكة".

وقال الأكاديمي والمحلل السياسي المغربي هشام معتضد، في تصريح لـ"العرب"، إن "ارتفاع أسهم المغرب الدبلوماسية على مستوى ملف الصحراء، بالإضافة إلى الدعم الدولي للشرعية المغربية على أقاليمه الجنوبية، كلها عوامل دفعت الجزائر إلى تجنيد مؤسساتها وتنشيط شبكتها على المستوى الداخلي والخارجي للحدّ من تنامي دعم المجتمع الدولي للطرح المغربي في إنهاء هذا الصراع الإقليمي".

وكان المغرب قد أطلق العديد من المبادرات لإنهاء الخلافات العالقة مع الجزائر في وقت سابق، على غرار دعوة الملك محمد السادس في نوفمبر 2018 الجزائر إلى إنشاء لجنة سياسية مشتركة للحوار بشأن القضايا الخلافية بين الجارتين.